بسم الله الرحمن الرحيم

في بيان الحكمة من استمرار الإغلاق المؤقت للمساجد

من المعلوم أن المملكة المغربية كانت سباقة إلى اتخاذ إجراءات احترازية صارمة ومبكرة من أجل الحد من انتشار وباء كورونا عندما استفحل داؤه وانتشر خطره محليا وعالميا، وكان من بين أبرز تلك الإجراءات الاحترازية الإغلاق المؤقت للمساجد بناء على فتوى كان قد أصدرها المجلس العلمي الأعلى بعد طلب في الموضوع أبداه مولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس حفظه الله. وكان إصدار الفتوى مؤسسا على أصول شرعية وقواعد كلية ومقاصد عامة انبنت مقتضياتها على الحالة الوبائية بالمملكة ومختلف قرارات الجهات الصحية والأمنية التي كانت تنذر أياما قليلة قبل قرار إغلاق المساجد بان الفيروس الداهم يتحرك بقوة ويستهدف أساسا تجمعات الناس وأماكن ازدحامهم واجتماعهم، لذلك لم يكن هناك بد من استحضار فقه واقعي يرمي إلى مراعاة حفظ النفوس الذي هو كلي من الكليات الشرعية المعتبرة.

وبعد مرور حوالي ثلاثة أشهر من بروز النذر الأولى لتفاقم عدوى الفيروس وانتشاره لوحظ تراجع ملموس لانتقال الوباء فعمدت السلطات المختصة إلى إعلان التخفيف النسبي من الإجراءات الاحترازية وكان من ضمنها السماح بإعادة فتح المقاهي والمطاعم وكثير من الفضاءات التجارية والاقتصادية مما فهم منه كثير من الناس استرجاع حرية ارتياد جميع ما كان محظورا ارتياده ما عدا فضاء المسجد الذي بقي موصدا إلى حين وهو ما اثار لدى البعض تساؤلات واستفسارات.

بيد أنه بالنظر الحصيف والتأمل العميق في طبيعة فضاءات العبادة من جهة والفضاءات الترفيهية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى يبدو الفرق شاسعا الى الحد الذي نلمس فيه اصطدام القياس بين هذه الحالة وتلك بفوارق عديدة نجمل أبرزها فيما يلي:

1- إن السماح بفتح معظم الفضاءات والقطاعات الحيوية في سياق الارتباط القوي بحركة الانتعاش الاقتصادي بالبلاد له ما يبرره في سياق الموازنة المطلوبة بين الإبقاء على الإجراءات الاحترازية الضرورية -وإن بحجم أقل- وبين ضرورة إنقاذ الاقتصاد الوطني وإسعاف كثير من القطاعات الإنتاجية المتضررة، أما في حالة إغلاق المساجد فالصلوات لم تعطل والأذان لم يتوقف وإنما تم تعليق سنة الجماعة في المساجد بسبب ما تستوجبه من اجتماع واختلاط وازدحام خاصة في المساجد الحضرية الواقعة في الأحياء الآهلة بالسكان.

2- إن السلطات المختصة التي سمحت بفتح فضاءات عديدة يجتمع فيها الناس لم يفتها تقييد ذلك بقيود وإجراءات لعل أبرزها الدعوة إلى الحرص على عدم استقبال أكثر من 50./. من الطاقة الاستيعابية للفضاء فضلا عن الحفاظ على مبدأ التباعد الاجتماعي. وهذه القيود لا يمكن توجيه المصلين في المساجد إلى مراعاتها والالتزام بها لأنها تحول دون تحقيق شروط الطمأنينة النفسية والخشوع في الصلاة مما تعتبر مراعاته أمرا مطلوبا.

3- إذا كان فتح الفضاءات الاجتماعية والاقتصادية وإعادة تحريك عجلة المؤسسات الإنتاجية بالبلاد مما يدخل ضمن الإجراءات الملحة والحلول العاجلة قد يكون سببا في عودة ظهور بؤر جديدة للوباء وهو ما حصل فعلا في الأيام القليلة التي أعقبت إجراءات التخفيف من الحجر الصحي، فإن تصور ظهور بؤر للوباء داخل المساجد وهو-لا محالة- سيحصل لو تم فتحها في ظل الظروف الوبائية الحالية أمر لا ينبغي وقوعه ولن يرضى أحد من الغيورين على بيوت الله أن تكون المساجد من ضمن الفضاءات التي يتحدث عنها كواحدة من مصادر انتشار الوباء، فالمساجد ينبغي أن تبقى مصونة ومنزهة عن ذلك وستبقى كذلك بإذن الله تعالى.

4- إن احتمال انتقال الوباء من شخص لآخرين في المسجد نتيجة الاصطفاف وما يقتضيه من تقارب شديد بين المصلين أشد فيه من الفضاءات الأخرى التي تم السماح بفتحها. وإذا علمنا أنه مهما تم التفكير في اقتراح تفعيل نوع من التباعد بين المصلين في المساجد كما دعا إلى ذلك البعض استئناسا بما جرى في بعض الدول الإسلامية، فإن الأمر في بلادنا يعسر تنفيذه لأن الأمر إذا كان محتمَلا تحقيقه في مساجد لا تعرف ارتيادا واسعا للمصلين فانه لا يمكن تحقيقه في المساجد التي تكتظ بالمصلين في الصلوات الخمس فضلا

عن الجمع ، ولما كان من غير الممكن اللجوء إلى التمييز بين هذه المساجد وتلك في السماح بالفتح لهذه دون الاخرى بطلت الدعوة الى فتحها في الظروف الراهنة قبل حصول الاطمئنان التام على ارتفاع الأسباب التي أوجبت الإغلاق وإذن السلطات المختصة بذلك والتي يجدر-بالمناسبة- الوثوق بقراراتها التي لا تعلن عن توقيتها وبيان حيثياتها وإبراز مقاصدها إلا بعد دراسة متأنية واستحضار لمختلف الأبعاد وتشاور مع جميع المؤسسات والقطاعات الحكومية المسؤولة.

بناء على كل ما سبق لا نملك إلا دعوة جميع المواطنين والمواطنات إلى تفهم واستيعاب السياق والاعتبار اللذين تأسس عبرهما قرار إغلاق المساجد مباشرة بعد ظهور الوباء ببلادنا ثم العمل على الاقتناع بموجبات الإبقاء على الإغلاق- إلى حدود اليوم على الأقل- اعتبارا لما تعرفه الحالة الوبائية ببلادنا من تصاعد جديد في عدد الإصابات تجعل من داعي الخوف والتوجس ما يبرره في حال فتح أزيد من 54 ألف مسجد عبر ربوع المملكة في وقت لا يزال فيه الفيروس الداهم يسري بين المصابين والمخالطين وينتعش من مكان لآخر ومن بؤرة لأخرى كلما وجد من التزاحم والتقارب الاجتماعي ما يسهل عملية انتشاره وانسيابه بالصورة المريعة التي يعرفها الجميع.

إنه لا داعي إذن لنشر أخبار وتناقل إشاعات لا تساعد على تفهم واقع الأمور على حقيقتها والوعي بأسباب الاستمرار في إغلاق المساجد حفاظا على نفوس المواطنين والمواطنات ومراعاة لمصالح البلاد والعباد.

إن مما لا شك فيه أن تطلع الكثير من مرتادي المساجد وعمارها إلى الصلاة الجماعية برحابها رغم قيام واستمرار موجبات أداء الصلوات في البيوت له ما يبرره في إطار ما عرف عن المغاربة من التزام معتبر بشعائر الدين ومحافظة قوية على عمارة المساجد، إلا أنه بالمقابل لابد من ملاحظة أمر الله تعالى القاضي بلزوم أداء الصلوات في المنازل تركا لإيراد الممرِض على المصِح لدفع الوباء والاحتراز من انتشاره ، وإذا تقرر لدى الجميع ما يبديه المغاربة دوما من التزام وفي ورجوع حكيم إلى المرجعية العلمية المعتبرة ببلادنا تحت إمرة مولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله التي تراعي في إقرار ما تراه استنادا إلى نصوص الشرع وأصول المصلحة ومقتضيات الواقع المعاني السامية

للحكمة والرحمة والنصيحة وتحقيق الأمن الروحي للناس، إذا تقرر ذلك علمنا يقينا أن جل المغاربة مستوعبون لواقع النازلة وأبعادها، واعون بخطورة الحالة الوبائية ببلادنا وبالتالي فهم ساعون الى درء كل ما من شأنه أن يشوش عليهم في هذا الأمر الذي حرصنا فيما تم تسطيره على مقاربته والتبصير بشأنه تقديما للنصيحة ودفعا للتشويش.

والله تعالى نسأل أن يعجل لنا برفع البلاء واستئصال الوباء وتحقيق الرجاء وتعجيل اللقاء برحاب مساجدنا العامرة . ولا شك أن الصبح قريب.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.